أنباء لبنانية

محاولة لمحاصرة دياب بين سحب التكليف وتفعيل الحكومة المستقيلة

«الحراك» يبدأ أسبوع «الغضب الثوري» وقرارات «صعبة» لـ «لبنان القوي» اليوم

متظاهرون خلال تجمعهم أمام مدخل مجلس النواب في وسط بيروت ليل أول من أمس (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

يبدو ان الرئيس المكلف حسان دياب كان يستشعر محاولات لسحب مرسوم تكليفه بتشكيل الحكومة بعد استحالة اقناعه ممن سمّوه لتشكيل الحكومة بوزراء من دون «الاستقلالية» التي اشترطها بحكومته عندما تحداهم بأن يجربوا سحب تكليفه، مستندا الى جدار دستوري لا يمكن تجاوزه.

ظنون دياب كانت في محلها، واضافة الى البحث الدستوري بكيفية التخلص من تفويض التكليف بتشكيل الحكومة، كان هناك من يبحث، وفي الوقت ذاته، بإمكانية دعوة مجلس الوزراء المستقيل والمكلف بتصريف الاعمال الى الاجتماع بدعوة من رئيس الجمهورية ميشال عون تبعا لغياب رئيسه سعد الحريري وعدم رغبته في ذلك.

وحضّر الفريق الرئاسي الاجواء لمثل هذه القرارات الصعبة بالحديث عن اجتماع مهم ستصدر عنه مواقف مهمة لتكتل «لبنان القوي» (التيار الوطني الحر) اليوم.

في الوقت عينه، كان هناك من يطرح فكرة ان يتولى رئيس الجمهورية دعوة مجلس الوزراء المستقيل للاجتماع بعدما تعالت الاصوات الداعية حكومة تصريف الاعمال الى القيام بمهامها دون طائل بسبب غياب رئيسها سعد الحريري او عدم رغبته في تصريف الاعمال.

لكن المادة 64 من الدستور، فقرة 6، تنيط برئيس مجلس الوزراء من دون سواه مهمة دعوة المجلس للاجتماع، وهناك سابقة مشهودة خلال ولاية الرئيس الراحل إلياس الهراوي، حيث شعر الرئيس بالحاجة الى اجتماع مجلس الوزراء، بينما كان رئيس المجلس د.سليم الحص في نيويورك يمثل لبنان في افتتاح الدورة العادية للامم المتحدة، فاتصل الرئيس الهراوي به وابلغه رغبته، على ان يتولى نائب رئيس مجلس الوزراء ميشال المر دعوة المجلس، واذا بالرئيس الحص يرفض الموافقة على مثل هذه السابقة حتى لا تصبح عرفا يحتذى، واستعجل عودته من نيويورك بهذا الغرض.

وعلى الرغم من ذلك، فقد اعد المحامي روك فغالي اجتهادا دستوريا يعطي رئيس الجمهورية حق دعوة حكومة تصريف الاعمال الى الاجتماع بغياب رئيسها بصورة استثنائية كلما رأى ذلك ضروريا، عملا بالمادة 53 من الدستور، الفقرة 12، وبالاتفاق مع رئيس الحكومة.

واضاف: بما ان رئيس الوزراء غائب او لا يرغب في هذه المهمة، فإن المادة 12 من الدستور معطوفة على المبدأ القانوني الذي ينص على توازي الاشكال تصبح دعوة رئيس الجمهورية حتمية لمنع الفراغ الدستوري كي لا يترك البلد في مهب الريح.

المصادر المتابعة رجحت لـ «الأنباء» ان تكون الغاية من التلويح بإمكانية سحب تكليف الرئيس المكلف عبر اجتهادات خارقة للدستور حمل الرئيس حسان دياب على المبادرة الى الاعتذار من ذاته، واما الايحاء بالخرق الآخر عبر الحديث عن دعوة مجلس الوزراء المستقيل، من قبل رئيس الجمهورية شخصيا، نظرا للاستقالة السابقة لاستقالة الحكومة التي قدمها نائب رئيس الحكومة غسان حاصباني مع زملائه وزراء حزب القوات اللبنانية هدفه حث رئيس حكومة تصريف الاعمال سعد الحريري على الرجوع الى بيروت والشروع في تصريف الاعمال.

وطبعا، هذا لن يحصل، بحسب المصادر التي اكدت على انه برغم الجهود الدستورية التي يبذلها وزير شؤون رئاسة الجمهورية سليم جريصاتي فإن اي اجتهاد يبرر لرئيس الجمهورية استرداد التكليف لن يعتد به، لسبب بديهي، وهو ان هذا التكليف صادر عن اعضاء مجلس النواب في استشارات ملزمة والرئيس هنا وكيل شرعي بامتياز لا مجرد صندوق بريد.

اوساط تيار المستقبل ردت الدعوات المتتالية الى تفعيل حكومة تصريف الاعمال لتحميلها تبعات المرحلة الاقتصادية والسياسية، بينما يفترض بها التركيز على تأليف الحكومة، معتبرة ان رمي الكرة في ملعب حكومة تصريف الاعمال خطوة خاطئة.

وعلى صعيد الحراك، دعا ناشطون الى مضاعفة قوة المواجهة مع السلطة القائمة مع التمسك بسلمية الثورة، لأن الآتي سيكون اعظم. وكان الحراك نظم اعتصاما امام مجلس النواب تحت المطر الليلة قبل الماضية، وقطعوا جسر «الرينغ» وطريق الصيفي لبعض الوقت، وصباحا اقفلت الطرق المعروفة حول طرابلس والبحصاص وامام مالية طرابلس حيث منعوا دخول الموظفين لكن الجيش عاد وفتح الطرق، في حين اقفلت بعض المدارس احتجاجا على الاوضاع المعيشية.

ونظم في بيروت اعتصام امام منزل وزير الاتصالات محمد شقير رفضا لتمديد عقود تشغيل الهاتف الخليوي.

ناشط آخر اعلن انه اعتبارا من اليوم يبدأ «اسبوع الغضب»، داعيا النساء والاولاد الى المشاركة الكثيفة بوجه من اوصلوا الدولار الى 2500 ليرة نتيجة فسادهم ولامسؤوليتهم وتجاهلهم لما جنت ايديهم بحق شعبهم.

واختيار اليوم الثلاثاء كمدخل للتصعيد الثوري مرتبط بانتهاء الامتحانات المدرسية الفصلية، ما يوفر امكانية المشاركة الكثيفة من جانب الطلاب.

.. ويُطارد السياسيين في الأماكن العامة

بيروت: ضمن برنامج الحراك الثوري مطاردة السياسيين من وزراء ونواب ورؤساء سابقين او حاليين في الاماكن العامة وطردهم، بوصفهم مسؤولين عن الفساد وهدر المال العام بالتواطؤ مع المقاولين واصحاب المصارف، الامر الذي جعل لظهور سياسي في منتدى او مطعم لونا من المغامرة غير المحمودة العواقب.

آخر ما سُجل اول من امس إخراج متظاهرين لوزير الاشغال العامة في الحكومة المستقيلة يوسف فنيانوس من مطعم في جل الديب على خلفية الفساد في وزارته، آكان في المرفأ او المطار او المقاولات، وقد حاول فتح حوار معهم، نافيا مسؤوليته عما ينسب اليه، لكن فَضّل في النهاية المغادرة على ان تتطور الامور الى الأسوأ. في هذا الوقت، لاحظ النائبان سامي فتفت وطارق المرعبي تقاطر شبان وشابات الحراك على مطعم يتناولان فيه طعام الغداء في حي الجميزة ببيروت، فسارعا الى المغادرة قبل ان يكتمل التجمع، وبالتالي المطالبة بالرحيل، لكن عمال المطعم انهالوا بالضرب على بعض الحراكيين واصابوا شابا وفتاة، فهرع «الثوار» الى المكان وحاصروا العاملين داخل المطعم مُصرين على توقيفهم من قبل الشرطة، وهذا ما حصل، مرفقا باعتذار ادارة المطعم. وكان نائب رئيس مجلس النواب ايلي الفرزلي أُجبر على مغادرة احد المطاعم بوصفه احد اركان الطبقة السياسية المسؤولة عن الفساد وهدر المال العام، وسبقه الى هذا رئيس الحكومة الاسبق فؤاد السنيورة الذي دعاه الحراكيون الى مغادرة ندوة في الجامعة الامريكية في بيروت، فلم يتردد بالمغادرة. وردا على سؤال لأحد الحراكيين عن كيفية معرفتهم بتواجد السياسيين في الاماكن العامة، قال: عيوننا في كل مكان.

«حكومة التكنوقراط» تعثرت وسقطت و«الكرة» في ملعب دياب

تحليل إخباري

بيروت: الرئيس المكلف حسان دياب في وضع لا يُحسد عليه، وفي وضع دقيق يواجه فيه «الإحراج» للإخراج» بعدما بات عاجزا عن تشكيل الحكومة التي يريدها أن تشبهه، وسحبت القوى التي سمته الدعم السياسي والتفويض الحكومي.

حسان دياب المصرّ على «عدم الاعتذار» يواجه واقع «عدم التأليف»، وعمليا أصبح أمام خيارين: القبول بحكومة تكنوسياسية أو الاعتذار، أما الانتظار والبقاء في دائرة «لا تأليف ولا اعتذار» فلا يغير في الواقع شيئا ولا يرد الاعتبار والحياة الى حكومة التكنوقراط التي جرى الانقلاب عليها والتخلي عنها.

أما الأسباب التي أدت الى هذا التبدل في المشهد والتوجه، فهي:

1 ـ اغتيال اللواء قاسم سليماني الذي شكل حدثا طارئا واستثنائيا، ومع أن الاغتيال أصاب جنرالا إيرانيا على أرض عراقية بطائرة أميركية، إلا أن لبنان كان معنيا مباشرة بتداعيات هذا الاغتيال ووجد نفسه في قلب العاصفة، لأن حزب الله دخل مباشرة على خط هذا التطور الإقليمي ومن باب الانخراط في عملية الرد الاستراتيجي الطويل الأمد على الولايات المتحدة ووجودها العسكري في المنطقة، ليصبح الحزب في مكان آخر مع جدول أعمال إقليمي وإعادة ترتيب الأولويات في الداخل اللبناني، بحيث لم تعد حكومة التكنوقراط متناسبة مع المستجدات وطبيعة المرحلة الإقليمية الجديدة وحاجاتها.

وهذا التوجه لدى حزب الله لقي تفهما من جانب الرئيس ميشال عون، خصوصا أنه واجه صعوبة في التعاطي مع حسان دياب واهتزازا مبكرا في علاقة الثقة معه، كما لقي استحسانا من جانب الرئيس نبيه بري الذي لم يكن من الأساس مقتنعا بحكومة تكنوقراط ولا برئاسة دياب لها.

2 ـ «اشتباك الصلاحيات» بين رئيس الجمهورية والرئيس المكلف، وذلك بعدما كانت مطالبه محصورة بشكل الحكومة (أي حكومة اختصاصيين) وعدد الوزراء (18) توسعت وكبرت، حتى أنه طالب بتوزير مسيحيين اثنين (زياد بارود ودميانوس قطار) كي لا ينحصر في وزراء سُنة، ومن ثم طالب بالحصول على حقيبة سيادية من التيار الوطني الحر. وهنا اعترض «التيار» على تعاطيه معه كفريق هامشي وليس على أساس أنه مكون أساسي في الحكومة. وأظهر الرئيس عون استياء من طريقة إدارة دياب للملف الحكومي، وأن يكون متحكما بعملية التأليف، وأن يحاول افتعال معركة صلاحيات غير موجودة لاستدرار العطف والتأييد داخل طائفته.

3 ـ موقف الرئيس بري الذي قاد عملية الانقلاب على حكومة التكنوقراط وأعاد البحث الى نقطة الصفر، وهذا الموقف ناجم عن أمرين: الأول قناعة لدى بري بأن حكومة كهذه ليست قادرة على الإقلاع والصمود طويلا، وبأن المرحلة تستدعي «حكومة أقطاب. أو حكومة تكنوسياسية في أقل تقدير، وحسان دياب ليس الرجل المناسب لرئاسة حكومة من هذا النوع. والأمر الثاني يتعلق بصراع خفي مع الوزير جبران باسيل الذي يطمح لأن تكون حصته مع حلفائه (إرسلان والطاشناق) وحصة رئيس الجمهورية تسع وزراء، وهذا ما لا يرضى به بري، وفيه تجاوز لـ «الثلث المعطل والضامن»، واقترابا من عتبة النصف زائد واحد. وما أثار بري أن باسيل كان عمل على تسويق الحكومة السياسية (التي يؤيدها بري أساسا وحصل باسيل على تأييد عون وحزب الله عليها)، واستخدم هذه الورقة لمفاوضة دياب وابتزازه ليتفق معه على حكومة تكنوقراط من 18 وزيرا وعلى إزاحة قطار من وزارة الخارجية. وعندما أدرك بري أن باسيل أوقعه مع حزب الله في حرج كبير واستخدم موافقتهما على طرح تقدم به باسم رئيس الجمهورية لتعزيز حصته في حكومة تكنوقراط، كانت المواقف المتتالية التي أعلنها بري مطالبا بحكومة «لمّ شمل وطني»، وذهب الى حد التهديد بالبقاء خارج الحكومة.

أنباء سورية

طرفا الصراع يتبادلان الاتهامات بخرق قرار الهدنة في إدلب.. وفتح 3 معابر جديدة لإجلاء المدنيين

بومبيو: ندعم عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة بسورية

عواصم ـ وكالات: أكد وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو دعم بلاه لعملية السلام التي تقودها الامم المتحدة في سورية.

وقالت المتحدثة باسم «الخارجية الأميركية» مورغان اورتاغوس في بيان امس الاول ان بومبيو ناقش في اتصال هاتفي مع نظيره التركي مولود جاويش اوغلو «التطورات في الشرق الاوسط».

وجدد بومبيو بحسب البيان الحاجة لان يلعب حلف شمال الاطلسي (ناتو) «دورا اكبر في المنطقة».

وأعلنت وزارة الدفاع التركية يوم الجمعة الماضي ان اتفاقا مع روسيا بشأن وقف إطلاق النار بمنطقة خفض التوتر في محافظة (ادلب) الواقعة شمال غرب سورية سيبدأ اعتبارا من منتصف ليلة الاحد.

سوريون يحملون أمتعتهم قبيل الخروج من معرة النعمان في إدلب أمس (أ.ف.ب)

وكان الرئيس التركي رجب الطيب اردوغان ونظيره الروسي فلاديمير بوتين شددا الاربعاء الماضي على ضرورة التهدئة في (ادلب) عبر تنفيذ جميع بنود الاتفاقيات المتعلقة بها والموقعة بين البلدين في سبتمبر 2018.

الى ذلك، تبادل طرفا الصراع في ريف محافظة ادلب بشمال سورية امس الاتهامات بخرق اتفاق وقف اطلاق النار.

وقال قائد ميداني يقاتل مع القوات الحكومية السورية: «شن مقاتلون من هيئة تحرير الشام هجوما على مواقع الجيش السوري قرب بلدة جرجناز في ريف ادلب الشرقي، إضافة الى قصف بقذائف الهاون مواقع للجيش جنوب مدينة معر النعمان».

وأكد القائد الميداني بحسب وكالة الأنباء الألمانية (د.ب. أ) «خروج 74 مدنيا أغلبهم أطفال ونساء من مناطق سيطرة المسلحين في ريف إدلب الشمالي الشرقي عبر معبر الحاضر بريف حلب الجنوبي إلى مناطق سيطرة الجيش السوري، وتم تقديم الطعام والشراب والخدمات الطبية العاجلة ونقلهم الى مناطق آمنة.

وأشار إلى خروج أكثر من 50 مدنيا عبر معبر الهبيط إلى مناطق سيطرة الجيش في ريف حماة الشمالي.

من جانبه، أكد قائد عسكري في الجبهة الوطنية للتحرير التابعة للجيش السوري الحر أن «القوات الحكومية خرقت وقف إطلاق النار منذ ساعاته الأولى، واستهدفت بالمدفعية الثقيلة حوالي 14 موقعا في مدينة معرة النعمان ومحيطها وبلدات معرشورين وتلمنس ومعصران وقرى في ريف ادلب الشرقي».

وأكد القائد العسكري أن «القوات الحكومية تقوم بنقل مقاتلين وعتاد من خطوط الاشتباك في ريف ادلب باتجاه ريف حلب الجنوبي وريف اللاذقية الشمالي، للاستفادة من قرار وقف اطلاق النار في ريف ادلب».

وفي السياق نفسه، أعلن المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتحاربة في سورية، فتح 3 معابر لتأمين خروج المدنيين من مناطق سيطرة المسلحين في إدلب إلى الأراضي الخاضعة لسيطرة الجيش السوري.

وذكر المركز ـ في بيان ـ أن هناك 3 معابر بدأت في العمل من أجل مغادرة المدنيين للمناطق التي يسيطر عليها المسلحون في منطقة إدلب لخفض التصعيد، وهي مناطق (أبو الظهور ـ الهبيط ـ الحاضر).

وأوضح أن هذه المعابر تتضمن مكاتب لتقديم الإسعاف والماء الصالح للشرب والغذاء الساخن والأدوية والمستلزمات الأساسية، مشيرا إلى تخصيص وسائل نقل لإخراج الراغبين من مناطق سيطرة المسلحين.

الى ذلك، واصلت العملة السورية تراجعها أمام نظيرتها الأميركية، إذ انخفضت في تعاملات السوق السوداء أمس بنحو 1,5٪، وذلك بعدما كانت قد تجاوزت مستوى الـ1000 ليرة للدولار أمس الاول.

ويظهر من مواقع التواصل الاجتماعي أن سعر صرف العملة الأميركية بلغ خلال تعاملات امس 1025 ليرة للدولار للشراء و1035 ليرة للدولار للمبيع.